هيئة الأمم المتحدة للمرأة

النشرة الإخبارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين | رقم ٧

تحت المجهر

الدورة الثامنة والخمسين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة

- ما هي اللجنة المعنية بوضع المرأة؟
- مناقشات الدورة الثامنة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة حول المحاور ذات الأولوية.
- منظمات المجتمع المدني والحكومات العربية تدعو إلى هدف قائم بذاته عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تصريح وزيرة شؤون المرأة الفلسطينية في الدورة الثامنة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة.
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول وضع النساء الفلسطينيات وتقديم المساعدة لهن.

آفاق من الخارج

جعل النساء والفتيات في مركز البرامج والمشاريع في المغرب

إصدارات

. العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوضاع الطوارئ

. النوع الاجتماعي والعنف والسلم: أجندة للتنمية لما بعد العام ٢٠١٥

. لا مكان كالبيت: تقييم لحقوق اللاجئات الفلسطينيات في لبنان في الإسكان والأراضي والممتلكات

الأخبار ومستجدات البرامج

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يجمعان قواهما لتمتين سيادة القانون

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقويان شراكتهما

خطوات جديدة نحو وضع ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي في فلسطين

الترويج لدستور فلسطيني حساس للنوع الاجتماعي

برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتقديم المنح لرائدات الأعمال

استراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة للأمن والحقوق الاقتصادية

المعرض العربي الإقليمي الأول للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تعرفوا على: مركز صبايا عناتا

الدورة الثامنة والخمسين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة

ما الذي حققته الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات؟

انطلقت الدورة السنوية الثامنة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة في الفترة الواقعة ما بين ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٤ وحتى ٢١ منه. تجمع هذه الدورة الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأطراف المعنية الأخرى في نيويورك للحوار حول التحديات والإنجازات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات.

وفي سياق النقاشات الجارية حول أجندة ما بعد العام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، وقبل سنة واحدة من استعراض التقدم المتحقق في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين - بيجين +٢٠ - في الدورة التاسعة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة، تتناول الدورة الثامنة والخمسين قضايا حرجة تتعلق بإحداث تغييرات فعالة في وضع النساء والفتيات.

ما هي اللجنة المعنية بوضع المرأة؟

أنشئت اللجنة المعنية بوضع المرأة في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٤٦ على شكل هيئة عالمية مشتركة بين الحكومات لصنع السياسات تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، مكرسة حصراً لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

قامت اللجنة بدور رئيسي في وضع المعايير وصياغة المعاهدات الدولية الرامية إلى تغيير التشريعات التمييزية وتعزيز الوعي العالمي بقضايا المرأة، وخاصة إعلان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومن ثم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩).

دولة فلسطين في الدورة الثامنة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة

في الدورة الثامنة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة، وزيرة شؤون المرأة الفلسطينية تدعو إلى زيادة المساعدة والدعم للنساء الفلسطينيات

ألقت وزيرة شؤون المرأة الفلسطينية كلمة في الدورة الثامنة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة دعت فيها المؤسسات لتسريع وتمتين الجهود في مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، وطالبت بدعم مشاركة النساء في سوق العمل وفي آليات صنع القرار.

وأبرزت الوزيرة الأثر السلبي للقيود التي يفرضها الاحتلال العسكري الإسرائيلي وسياساته وممارساته على النهوض بوضع المرأة الفلسطينية وتمكينها، وعلى المجتمع الفلسطيني ككل. وأشادت الوزيرة بالتقدم الذي حققته المرأة الفلسطينية في مجال التعليم، وكذلك في زيادة تعيين النساء في المناصب العليا لصنع القرار، على الرغم من البيئة السلبية السائدة. كما أعادت الوزيرة التأكيد على التزام الحكومة الفلسطينية بتمكين النساء وسلطت الضوء على الاستراتيجيات الوطنية واللجان الوطنية التي تم تشكيلها من أجل مواءمة التشريعات والسياسات العامة مع احتياجات حماية النساء وتمكينهن.

وأخيراً، أكدت الوزيرة من جديد أن الحكومة الفلسطينية تدعم تبني هدف قائم بذاته خاص بالنوع الاجتماعي في أجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥، وتلتزم بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين.

يمكن الاطلاع على الكلمة هنا.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول وضع النساء الفلسطينيات وتقديم المساعدة لهن

صدر مؤخراً تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول وضع النساء الفلسطينيات وتقديم المساعدة لهن (يمكن الاطلاع عليه هنا).

يعرض التقرير كل سنة على الدورة السنوية للجنة المعنية بوضع المرأة من أجل تبنيه.

يوضح تقرير العام ٢٠١٣، كما في التقارير السابقة، كيف تتأثر حياة النساء الفلسطينيات وعائلاتهن، ويتأثر التقدم في إعمال حقوق المرأة سلباً بالقيود المفروضة على الحركة والوصول، والتوسع الاستيطاني وتزايد عنف المستوطنين، وهدم المنازل والبنية التحتية الفلسطينية، وتهجير السكان، وتجزئة الأرض الفلسطينية، وفرض الإغلاق على قطاع غزة.

منظمات المجتمع المدني والحكومات العربية تدعو إلى هدف قائم بذاته عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

في مجرى التحضير للدورة الثامنة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة، نظم المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعاً بعنوان «الأهداف الإنمائية للألفية، وأجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة». انعقد الاجتماع في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة في شهر شباط/فبراير من هذه السنة.

وأظهر ممثلو وممثلات الحكومات ومنظمات المجتمع المدني عبر المنطقة العربية تصميماً على وضع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على رأس أجندتهم الإنمائية.

وفي الوثيقة النهائية التي خرجت بها الاجتماعات التحضيرية، جدد المشاركون التزامهم بتنفيذ برنامج عمل بيجين وأكدوا على الحاجة إلى إطار إنمائي صلب وقائم على الحقوق. وفي هذا الخصوص، دعا المشاركون إلى تبني هدف شامل وقائم بذاته حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن أهداف التنمية المستدامة لما بعد العام ٢٠١٥.

علاوة على ذلك، عكست الوثيقة النهائية، التي تشكل إعلاناً مشتركاً، مطالب المشاركين لتبني خطوات محددة بخصوص مشاركة المرأة السياسية وتمكين المرأة الاقتصادي والتحول الاجتماعي والقضاء على العنف ضد المرأة. ودعا المشاركون إلى تبني موازنات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وجمع وتعميم البيانات، وكذلك تبني معايير حكومية جديدة بخصوص المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتفعيل آليات الوقاية والحماية والتعويض للناجيات من العنف، وإجراء مراجعات للتشريعات، ورفع الوعي العام.

أجندة عالمية وتحولية لما بعد العام ٢٠١٥

بالبناء على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية والحاجة لتسريع التقدم، ينادي عدد من الدول لتبني هدف تحولي قائم بذاته حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق المرأة، إلى جانب دمج اعتبارات ومؤشرات المساواة بين الجنسين بشكل شامل في جميع الأهداف. وتم على وجه الخصوص إبراز قضايا مثل العنف ضد المرأة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بحيث يتم إدراجها في الإطار الخاص بما بعد العام ٢٠١٥.

لمتابعة فعاليات وحوارات الدورة السنوية للجنة المعنية بوضع المرأة:

- الوثائق الرسمية للجنة المعنية بوضع المرأة - bit.ly/1igsiQ9
- مسودة الوثيقة الختامية المتفق عليها للدورة الثامنة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة - bit.ly/1fwfxMh
- وسائط التواصل الاجتماعي @UN_CSW; @UN_Women; #CSW58
- بث على الإنترنت للفعاليات الجانبية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة - bit.ly/1gidewu
- أخبار وموارد متعلقة بالنوع الاجتماعي من جهاز الأمم المتحدة - bit.ly/1oPzP8J

نقاط بارزة من الأيام الأولى للدورة الثامنة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة والمناقشات حول المحاور ذات الأولوية

تم إحراز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

لعبت الأهداف الإنمائية للألفية دوراً مهماً في إثارة الاهتمام وتجنيد الموارد لصالح المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتم تحقيق مكاسب مهمة في بعض المجالات، مثل وصول الفتيات إلى التعليم الأساسي، وتخفيض وفيات الأمهات، وزيادة مشاركة النساء في صنع القرار في القطاع العام و/أو الخاص

التقدم غير متكافئ والتحديات لا تزال قائمة

لم يتم تحقيق تقدم في مجالات أخرى، مثل العنف ضد المرأة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والممارسات الضارة مثل الزواج المبكر والقسري، وختان الإناث، ومشاركة النساء الاقتصادية ووصولهن إلى فرص العمل اللائق. وأبرز المشاركون والمشاركات أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، بما يشمل نقص الإرادة والالتزام السياسي، وتوفر قدر محدود من الموارد المالية والبشرية، إلى جانب سيادة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي والتمييز ضد المرأة. وأشارت الدول كذلك إلى التحديات التي تواجهها بعض الفئات الخاصة من النساء والفتيات، مثل النساء اللواتي يعشن في فقر، أو النساء الريفيات، أو النساء من المجموعات السكانية الأصلية، أو النساء المهاجرات، أو النساء ذوات الإعاقة، أو النساء المسنات، أو النساء اللواتي يعشن مع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

التقدم غير متكافئ والتحديات لا تزال قائمة

تكتسب المساءلة عن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات أهمية حاسمة، ويجب أن تستند إلى مؤشرات للنوع الاجتماعي وبيانات مصنفة حسب الجنس.

الالتزام بالإطار الدولي لحقوق المرأة

كرر أغلب المتحدثين والمتحدثات التأكيد على الالتزام بالصكوك والمعاهدات الدولية، مثل اتفاقية سيداو وبروتوكولها الاختياري، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥، وبرنامج عمل بيجين، إلى جانب الصكوك الإقليمية التي تؤسس للإطار القانوني الدولي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

مستجدات الأخبار

اليوم الدولي للمرأة ٢٠١٤

في الثامن من أذار/مارس ٢٠١٤، احتفل العالم باليوم الدولي للمرأة تحت شعار: تحقيق المساواة لصالح المرأة يكفل التقدم للجميع. وأعادت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فومزيلي ملامبو-نغكوكا، في رسالتها بهذه المناسبة، تذكير المجتمع الدولي بأن أحداً من البلدان لم يحقق المساواة بين النساء والرجال وبين الفتيات والفتيان، وأنه لا يمكننا أن نستمر في تقييد نصف سكان العالم. وأشارت رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون إلى أن التقدم في جميع المجالات يعتمد على تحقيق المساواة لصالح النساء والفتيات وأن هذا هو واجب الحكومات وهيئات الأمم المتحدة وكل إنسان. كما دعت كلتا الرسالتين الرجال والفتيان لتولي مسؤوليتهم والانخراط بقدر أكبر في إعمال حقوق النساء والفتيات. وفي بيانه بالنيابة عن فريق الأمم المتحدة القطري، صرح المنسق المقيم للأمم المتحدة بأن تمكين النساء الفلسطينيات يعد مدخلاً لبناء مجتمع فلسطيني قوي وتحقيق بناء الدولة الفلسطينية، وأن الأمم المتحدة على استعداد لاغتنام الفرصة التي يوفرها أول إطار للمساعدة الإنمائية للأمم المتحدة لصالح فلسطين لمواصلة دعم الحكومة الفلسطينية في بناء مؤسسات مستجيبة للنوع الاجتماعي. وقد تم في فلسطين تنظيم العديد من الفعاليات والأنشطة ويتواصل تنظيمها على مدار شهر آذار/مارس بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. كما أن مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية قد دشن رسمياً النسخة العربية من أغنية هيئة الأمم المتحدة للمرأة «امرأة واحدة» مرفقة بفيديو موسيقي يمكن مشاهدته هنا.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يجمعان قواهما في برنامج جديد لتمتين سيادة القانون في فلسطين للمرأة ٢٠١٤

ضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة خبرتهما في تطوير برنامج جديد من خلال البناء على التجربة السابقة وتوسيع جهود الوكالتين لدعم تطوير قطاع سيادة القانون بشكل أكثر تحسساً للنوع الاجتماعي وتوجهاً نحو حقوق الإنسان. هذا البرنامج الذي سيستمر على مدار ثلاث سنوات باسم «برنامج تمتين سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة: العدالة والأمن للشعب الفلسطيني» سيدعم بناء مؤسسات الأمن والعدالة بحيث تتمتع بالكفاءة وتخضع للمساءلة وتحقق بالانسجام فيما بينها. وسيركز البرنامج بشكل أكثر تحديداً على زيادة وصول النساء والأطفال إلى العدالة، بما في ذلك من خلال تطوير القدرات في دعم المحاكم الشرعية، والتفاعل مع قطاعات ومسارات العدالة غير الرسمية لضمان مراعاتها للمعايير الدولية ومراقبة أثرها على النساء والأطفال، وتطوير وتقوية خدمات الاختصاص المقدمة للنساء والفتيات ضحايا العنف، والعمل على رفع وعي النساء المستفيدات بحقوقهن

شراكة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

دخلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شراكة جديدة مع وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، في سنة ٢٠١٣، لدعم إعداد خطة التنمية الوطنية وضمان أن تكون أولوياتها واستراتيجياتها وموازنتها وخطة المراقبة والتقييم الخاصة بها متوافقة بفاعلية مع التزامات الحكومة الفلسطينية تجاه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. يعزز ذلك من عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع وزارة شؤون المرأة والوزارات التنفيذية في تطوير القدرات اللازمة لتعميم النوع الاجتماعي في خططها وموازناتها. وفيما تعكف وزارة التخطيط على الانتهاء من إعداد خطة التنمية الوطنية لعرضها على مجلس الوزراء في شهر آذار/مارس من أجل نيل المصادقة عليها، بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والوزارة في استكشاف الفرص لمزيد من التعاون. وتركز النقاشات بين الهيئة والوزارة على سبل بناء القدرات اللازمة لتوجيه التقدم نحو المساواة بين الجنسين ورصده أثناء تنفيذ خطة التنمية الوطنية الجديدة.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشارك في المعرض العربي الإقليمي الأول للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب

في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة فلسطين في المعرض العربي الإقليمي الأول فيما بين بلدان الجنوب، والذي استضافته قطر وشارك في تنظيمه كل من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية.

رشحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرتين رائدتين لتقديمهما في المعرض، وهما: مركز محور وبرنامج المقاصف المدرسية التي تديرها نساء. وحظيت هاتان المبادرتان المبتكرتان والفريدتان بقدر كبير من الاهتمام من المشاركين وفتحتا الآفاق لاستنساخ النموذج في بلدان أخرى في المنطقة. كما أتاح المعرض لمكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين الفرصة لتبادل الأفكار حول أفضل الممارسات والتعرف على تدخلات مبتكرة أخرى في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة. سوف نسلط الضوء على هذه التدخلات في أعداد مقبلة من نشراتنا الإخبارية.

مستجدات الأخبار

هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعد برنامج تقديم المنح لرائدات الأعمال

تعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتدشين آلية جديدة لتقديم المنح بهدف تمكين رائدات الأعمال الفلسطينيات في المجالات الثقافية والإبداعية من الوصول إلى التمويل. وقد حصلت المستفيدات المستهدفات على التدريب المهني والفني والتدريب على مهارات التسويق، وسيواصلن الحصول على هذا الدعم حتى بعد حصولهن على المنح. سيتم توزيع المنح بناءً على معايير محددة بوضوح تتعلق بالأفكار بشأن تصميم المنتجات وإمكانية تسويقها.

التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتمكين الاقتصادي للنساء

انتهت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخراً من إعداد خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، والتي يتمثل أحد مجالات الأولوية فيها في زيادة التمكين الاقتصادي للنساء، وخاصة الأكثر معاناة من الإقصاء. إن التمكين الاقتصادي للنساء ووصولهن إلى الموارد وتحكمهن بها يوجد في صميم استراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي ترتبط بشكل مباشر بالأولويات الوطنية والاستجابة الموحدة من جانب الأمم المتحدة. بناءً على المشاورات مع الشركاء، سيعمل مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين على مستويين اثنين: على المستوى الكلي، ستركز الهيئة على تحسين قدرات السلطة الفلسطينية لضمان توفير فرص فعلية لتشغيل النساء، فيما ستستهدف الهيئة، على المستوى المحلي، فئات النساء اللواتي يعانين من الإقصاء لضمان توفير تسهيلات وخدمات شاملة تعزز إمكانيات التشغيل الذاتي، من جهة، وتطوير نماذج أعمال مدرة للدخل لصالح النساء من الجهة المقابلة، ارتباطاً بتحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الوطنية الفلسطينية. إن وجود بيئة تمكينية تتيح للنساء قدرة أكبر على الاستفادة من فرص العمل وإدرار الدخل من شأنه أن يساهم في زيادة قدرة النساء على كسب الدخل وتعزيز الإحساس بالأمن الاقتصادي لدى النساء الأكثر عرضة للإقصاء والمخاطر.

خطوات جديدة نحو وضع موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي في فلسطين

ضمن خطة عمل برنامج التمويل من أجل المساواة بين الجنسين الممول من الاتحاد الأوروبي، عقدت اللجنة الوطنية للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي اجتماعها الثاني في شباط/فبراير لمناقشة المسودة النهائية لنظامها الداخلي الذي سينظم عمل اللجنة ويقوي مكانتها على المستوى الوطني. وقد أصبح النظام الداخلي جاهزاً للمصادقة عليه بشكل نهائي بواسطة وزيرة شؤون المرأة. تشكلت اللجنة الوطنية للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي بقرار من مجلس الوزراء في تموز/يوليو ٢٠١٢، ويتوقع منها أن تقوم بدور محفز في مساءلة الوزارات التنفيذية بخصوص تعميم النوع الاجتماعي في الخطط والموازنات الوطنية، وفي إحداث التغييرات الضرورية في وزارة المالية لتنفيذ متطلبات وضع موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي.

صندوق المساواة بين الجنسين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة يدعم إحياء النقاشات العامة حول مشروع الدستور الفلسطيني

في سنة ٢٠١٣، بادر المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية، جنباً إلى جنب مع مركز القدس للنساء وبتمويل من صندوق المساواة بين الجنسين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، للعمل مع مجموعة من ٢٤ شابة وخمسة شباب من ٢٧ منظمة من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية على إحياء مشروع الدستور الفلسطيني، مع التركيز بشكل خاص على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

وبعد أن قام المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية ومركز القدس للنساء بإعلان نسختهما البديلة لمشروع الدستور الفلسطيني (دستور الظل) في كانون الأول/ديسمبر، تحضر المؤسستان الآن لتحريك النقاشات حول الدستور في المجتمعات المحلية. وستقومان في الأشهر المقبلة بتنظيم جلسات عامة على المستوى المجتمعي وحملة إعلامية وطنية لمناقشة التعديلات التي تقترح المجموعة إدخالها على النسخة الرسمية لمشروع الدستور الفلسطيني.

للمزيد من المعلومات عن مشروع الدستور، يرجى الاتصال مع علاء عايش alla.ayesh@unwomen.org.

تعرفوا على

يعد مركز صبايا عناتا من ضمن أنشط المراكز النسوية المجتمعية، ويقدم مجموعة واسعة من الخدمات لأكثر من ٢٥٠ امرأة وفتاة في المجتمع المحلي.

أنشئ المركز في سنة ٢٠٠٦ من خلال برنامج صبايا في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتمكن مع الوقت من تحقيق الاستدامة والاستقلالية، وخاصة من خلال الانضمام إلى برنامج المقاصف المدرسية التي تديرها نساء والذي تنفذه الهيئة. يدير المركز حالياً خمسة مقاصف مدرسية، ويوفر هذا العمل للنساء العاملات مع المركز راتباً شهرياً يعادل ٣٥٠-٥٠٠ شيكل، وهو ما يعد جزءاً مهماً من دخل الأسرة، وقد يكون أحياناً دخلها الوحيد.

في الوقت ذاته، أصبحت خدمات المركز معروفة على نطاق أوسع وأصبح يتلقى أعداداً متزايدة من الطلبات على خدمات تزويد الطعام في المجتمع المحلي. كما أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتوجه إلى خدمات مركز صبايا عناتا لطلب توريد الطعام للفعاليات التي تنظمها الهيئة. نحن ندعوكم أنتم أيضاً لدعم الخدمات المهنية في تحضير الطعام وتوريده التي يقدمها المركز من خلال الاستفادة منها في توريد الطعام للفعاليات والمناسبات التي تنظمونها.

اتصلوا على مركز صبايا عناتا على الرقم: ٠٢-٢٣٥٥٠٠١.

النوع الاجتماعي والعنف والسلم: أجندة للتنمية لما بعد العام ٢٠١٥

هيئة saferworld وموارد المصالحة

يصبح النوع الاجتماعي بصورة متزايدة جزءاً من أجندة السلم والأمن الدولية، وخاصة منذ أن اتخذ مجلس الأمن الدولي قراره رقم ١٣٢٥ والقرارات اللاحقة له حول المرأة والسلم والأمن. ومع ذلك، لم يتم إيلاء الكثير من الاهتمام لتفحص كيف يمكن للموارد والإرادة السياسية التي يفرزها الإطار الخاص بما بعد العام ٢٠١٥ أن تساعد في دفع هذه الأجندة إلى الأمام. في هذه الورقة، تضع هيئة saferworld وموارد المصالحة رؤية لإدراج النوع الاجتماعي والسلم والأمن في الإطار الخاص بما بعد العام ٢٠١٥. يتضمن نهج النوع الاجتماعي والسلم والأمن في فترة ما بعد العام ٢٠١٥ التركيز على تمكين المرأة، ولكنه يذهب إلى أبعد من ذلك أيضاً. فهو يعني، فيما يعنيه، توجيه الاهتمام نحو العلاقات بين النوع الاجتماعي والعنف وصنع القرار بشكل جامع. وبالبناء على التوصيات السابقة لهيئة saferworld وموارد المصالحة بخصوص إدراج التزامات بناء السلام في أجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥، تقترح الورقة عدداً من الغايات والمؤشرات التي تبين كيف يمكن دمج النوع الاجتماعي والسلم والأمن في الإطار.

يمكنكم قراءة التقرير هنا.

العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ

مجلة التبادل الإنساني (Humanitarian Exchange) – العدد ٦٠، شباط/فبراير ٢٠١٤

شهدت السنوات الأخيرة نمواً ملموساً في الاهتمام والقلق الدولي بخصوص العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوضاع الطوارئ، وجرى العمل على إعداد معايير لأفضل الممارسات ودلائل توجيهية وموارد تدريبية وأدوات أخرى في هذا الخصوص. مع ذلك، وحسب ما تشير إليه داريني بوفانندرا وربيكا هولمس في مقالتهما حول نتائج مراجعتهما الأخيرة للأدبيات التي تتناول العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية، لا يوجد توثيق أو تعميم كاف سوى للقليل من البراهين والدروس المستفادة من أفضل الممارسات، ويوجد ضعف شديد في الاتفاق بين الممارسين في العمل الإنساني حول كيفية تحديد العنف القائم على النوع الاجتماعي ومنعه والاستجابة له. يمكنكم قراءة التقرير هنا.

لا مكان كالبيت: تقييم لحقوق اللاجئات الفلسطينيات في المخيمات والتجمعات في لبنان في الإسكان والأراضي والممتلكات – المجلس النرويجي للاجئين للتنمية لما بعد العام ٢٠١٥

تملك اللاجئات الفلسطينيات المقيمات في المخيمات والتجمعات السكانية في لبنان القليل من الفرص لإعمال حقوقهن في الإسكان والأراضي والممتلكات. ويعتمد تمتعهن بهذه الحقوق على السياقات التي تتقرر فيها هذه الحقوق: التمييز القانوني المنهجي ضد اللاجئين الفلسطينيين في بيئة لبنان السياسية المعقدة (السياق الرسمي)، والممارسات العرفية للاجئين الفلسطينيين (السياق العائلي).

يقدم التقييم تحليلاً قائماً على الحقوق للقوانين التي تنطبق على حقوق اللاجئات الفلسطينيات في الإسكان والأراضي والممتلكات في لبنان.

يأتي هذا التقرير في أعقاب تقرير آخر أصدره المجلس النرويجي للاجئين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي حول حقوق النساء الفلسطينيات في غزة في الإسكان والأراضي والممتلكات بعنوان «وقائع على الأرض: حقوق النساء في الإسكان والأراضي والممتلكات في قطاع غزة». قيّم هذا التقرير التحديات التي تواجه النساء في غزة عند سعيهن للمطالبة بهذه الحقوق وبيّن كيف تعد ملكية النساء للأصول، سواءً العقارات أو الأراضي، عنصراً حاسماً في تمكينهن الاقتصادي.

يمكنكم قراءة التقرير هنا.

جعل النساء في مركز البرامج والموازنات في المغرب

تقول فاطمة: «كنت في السابق ربة بيت وكنت مسؤولة عن العمل المنزلي. وفي أحد الأيام، قررت أن أغير حياتي وبدأت بحضور صفوف محو الأمية. فتعلمت القراءة والكتابة على مدار سنتين. وتعلمت أيضاً اللغة العربية والخط والفنون. واليوم، أقوم بصنع لوحات خاصة بي، وقررت مع نساء أخريات تعلمن معي في الدورة أن نؤسس تعاونية لتسويق منتجاتنا بشكل أفضل».

فاطمة إحدى المستفيدات من برنامج يجري تنفيذه بواسطة وحدة محو الأمية في المغرب، وهي واحدة من بين خمس وحدات تبنت التخطيط ووضع الموازنات القائمة على النتائج والمستجيبة للنوع الاجتماعي بشكل استطلاعي.

بدأ هذا النهج سنة ٢٠٠٩، وأتاح للدائرة أن تتكيف بشكل أفضل مع احتياجات المستفيدين والمستفيدات من خدماتها. وبالنتيجة، يجري حالياً تطوير عدد من البرامج المختلفة التي تتناسب مع أعمارهن، وكذلك مع وضعهن الاقتصادي.

«تعد المغرب من البلدان الرائدة في مجال وضع الموازنات المستجيبة للنوع لاجتماعي»

هذه هي كلمات المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية السيدة سميرة التويجري في إطراء جهود المغرب في جسر الفجوة بين الجنسين.

أدت الجهود المتواصلة إلى تحقيق تقدم متزايد في تثبيت آلية وضع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي كجزء من عملية إصلاح الموازنات، مع قيام خمس وزارات تنفيذية بتطبيق برامج الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي بشكل استطلاعي ومشاركة ٢٧ وزارة في إعداد تقرير النوع الاجتماعي. ويشار إلى أن تقرير النوع الاجتماعي بدأ منذ سنة ٢٠١١ بإدراج تحليل عبر قطاعي يسعى لقياس التقدم الذي تحرزه المغرب في مختلف القطاعات باتجاه الامتثال للمعايير والواجبات الدولية لحقوق الإنسان.

وقد أدت تجربة الإدارة المالية العامة القائمة على النتائج والمستجيبة للنوع الاجتماعي لأكثر من ١٠ سنوات في المغرب إلى تبني مجلس الوزراء لقانون جديد للمالية في سنة ٢٠١٤ يؤسس قانونياً للمساواة بين الجنسين من خلال عمليات وضع الموازنات. وينص التشريع الجديد صراحةً على ضرورة أن تؤخذ المساواة بين الجنسين في الاعتبار في تحديد الأهداف والنتائج ومؤشرات الأداء للوزارات التنفيذية. كما يؤسس هذا القانون الجديد لاعتبار تقرير النوع الاجتماعي وثيقة رسمية تشكل جزءاً من بيان المالية السنوي.

إن هذا الأمر يعد نجاحاً بارزاً لعملية وضع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في المغرب وإنجازاً للجهود المشتركة بين وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

مركز امتياز للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي

وقعت وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة اتفاقية شراكة من أجل إنشاء مركز امتياز مختص بالموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ في الرباط. يهدف المركز إلى تمتين الشراكات بين مختلف الأطراف المعنية في هذا الميدان، ويركز على التعلم والابتكار في مجال الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال التعلم من النظراء وتبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب. ويعمل على تحديد المعايير وأفضل الممارسات العالمية الموجودة والناشئة من أجل تصميم أساليب عمل ملائمة وخلاقة على مستوى البلد.